

1531.0



مطلع النهرين

محمد الأمير

أ. ١٤٧  
م. ١



مكتبة علم لا اهل من ظلم  
مكتبة قلم بمداد لا اهل من ظلم

61

مطلع النيرين فيما يتعلق  
بالقدرتين جمع الخبر  
الهامم الفاضل  
الشيخ محمد  
الامير  
م

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب مطلع النيرين ..... الرقم ١٤٨٠  
اسم المؤلف محمد بن محمد بن أحمد بن سبطويه - الامير الكبير  
تاريخ الفسخ  
عدد الاوراق ١٠  
ملاحظات (مخطوطة) ناقصة الاخر ٢١٤, ١

عقائد - ابيات  
٢٠٢



الحمد لله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعلنا من تفرده بالاجاد والناظر وتقدس  
 عن الشراكة والعناد في عموم الاختيار والتقدير ونضاي  
 ونسلم علي من جبر علما امته بامداره فالكسبوا من  
 اسرار حكمته وقاموا بامر الله بين عباد صلي الله عليه  
 وعليه واصحابه ما تنفست مشكات العقول لانوارها  
 وتفتحت كيام العقول عن انوارها وسلم تسليمها  
 كثير اما بعد فانه قد رفع سوال متعلق  
 بافعال العبد ومدخلته فيها وما يتعلق بذلك  
 من اختيار وكسب مع ايجاد منشيط لخصه انشا  
 عين التحقيق وعين السان افصل من جمع درر  
 المعاني في صدق الالفاظ ببيان ونشر مسك المداد  
 علي نور الصحايف ببيان محيي معالم العلوم بعد  
 ان درست ومنور اقطار الفهوم بعد ان كسفت  
 ملحقات الاواخر بالاولايل وموضع كل كمين بكشف  
 الشبهات وشرح الدلائل شيخنا ومن سينا وشيخ  
 شيخنا ومن سينا شيخنا ومن سينا شيخنا  
 علي بن احمد بن مكرم الله العدوي لا زال فوق الرزي  
 بقول محصنا للعباد كما نري فكم ابد اعز ايب ما صكت

بيان  
 موموضع

سمع

سمع متعسف الاسكن ومنب الذلة والتسليم  
 ولا حلت قلب منصف الاقال من تجالا اشهد الله  
 ما همدا ابشرا ان هذا الاملك كريم شعر  
 اخالفهم حرصا ان دهر كمشيد فلا يمنعك الفوز بالفضل فعد  
 وشرا في عجز ساعد الجدد وانتبه ولازم فنانا شيخ به التشنج  
 وهما الي جبر وحر جواهير وكثر به من كل علم زبرجد  
 امام له انقادة صواب عقيقه وشمس سميت كل البدور توقد  
 هو العلم الهادي ونعم سميد غيا كفيلا عاتر جوا حفيظ وسيد  
 امام علي فهو العلي وباسمه له منه حظاقصو بالمال يشهد  
 عدي كل شر فالعداوي نعتهم ومصعدوه وهو الصعدي المجد  
 ووالده المجد له منه لاحق فلما اتوا منه دعواته احمر  
 جزي الله عنا كل جد بمكرم اتانا به سلا الي الحقيير شل  
 فيا طيب الانفاس يا منبع الهدى جنابك بر جوك الامير محمد  
 فانك ذخري في الحياة وبعد ان امد بلحدي والتراب اوسد  
 وكمر لك من ايد البينات ابوت علينا مع الاقران بالرق تشهد  
 وخير من الدنيا وما فيها عندنا وعند اولي الانصاف ما انت ترفد  
 وهل حال من يعطي من القلب دايما كحال الذي تعطي من جيبه اليد  
 وهل عرفه فان يسوي عاقل بما عجزه من فضل ريك سرمد  
 لفضلك نكر الا اظن وان يكن فقد ينكر المصباح والشمس ارم

قول سيد عاتق السنين  
 الميملة كما في القاموس  
 وذلك له معاني كالحا صالحة  
 لا يمدح منها الكثير والكثير  
 جميع اوصاف المدح



ولا زلت تقطعي العلم يا نعم سيد **ع** وفي بعض اشياء النفا فل محمد  
 رفاي اولي الانصاف لله ربكم **هـ** لا يجاد هذا الخبر كلهم احمدوا  
 بقية اسلاف الهدى وهو واحد **و** به كل خير في الرجال مبدد  
 اخي الصبر والعلم المرتب بالنقي **ز** فلا زال منه للبس ايا محاشد  
 ولا زال للطلاب كعبة منسبك **ح** يهلوا لها في كل ان ويفتدوا  
 ودامت ودارت بالفهم كروية **ط** وحف بطق الله ماله فرقد  
 فزيت حفظ الله تعالى علي وفق عادته اللروس  
 بشطو الجواب وحقق القول وكشف الحجاب  
 غير انه ادا الله لا شغاله بما هو اولي واهم وانفع  
 واعم دفع الي مسودة الجواب التي تمقتها يده  
 الكريمة وافادني امور باللسان من عبارته النظمية  
 وامري بضم ذاك لذلك فامتثلت للخدمة وشمرت  
 ساعد المجد والهمة وجمعتها في هذه الكراسة  
 مع امور اخر افادنا اياها في مواضع جمعة لستم الغايدة  
 وما وفقتم للاتمام سميتها مطلع السعيرين فيما  
 يتعلق بالقدرتين وحيث سمعت ابراهيم **الاهلي**  
 الاديب والسيد عي اللوزعي اللبيب لفظا قول  
 او قلت فذلك كغيره للشياخ نفسه وكلما استحسنه  
 لطفك طبعك الكريم وذهنك المستقيم فقومه  
 واليه

واليه وعزه ناشي من قصوري في جمعي وسوء  
 تخلي لاديه **السؤال** ما قولكم في مؤلف لبعض  
 العلماء وجد فيه انه ذهب طائفة من اهل السنة  
 الي ان قدرة العبد شرها لتاثير الموثر في  
 فعله والي جاره اياه ومن قال به الاشعري وابو  
 منصور الماتريدي علي الاختلاف بينهما في انه حال  
 من العبد شي يكون له مدخل في قوله اولا فقال  
 الي الثاني الاشعري والي الاول الماتريدي  
 قال الاشعري ان الله خلق في العبد قدرة واختيارا  
 ثم اوجد فعله مقارنا لقدرته واختياره من غير  
 ان يكون لقدرته تاثير فيه حتي لا يرد ثوار  
 الموثرين علي شي واحد فالقول مفروض  
 بالاختيار قال الماتريدي ان الموجودات كلها  
 بقضاء الله وقدره وان ارادة الله متعلقة  
 بكل كائنا وان افعال العباد كلها مخلوقة لله  
 تعالى عند قدرة العبد و ارادته لا بها فوافق  
 الاشعري في هذا الا انه خالفه في خلق الاختيارات  
 الجزئية والارادات القلبية القابضة بالعباد  
 القابضة للتعلق بالحسنات والسيئات





فقال انما العدم كونهما موجودة في الخارج لا يحتاج  
الي الخلق فلا يقال انهما مخلوقة لله تعالى كما قال  
الاشعري حتي يرد عليه انه ليس من العبد في شيء  
له مدخل في فعله فكيف يعدد كاسب ولا يقال  
انهما مخلوقة للعبد حتي يلزم كون الشيء مخلوقا  
لغير الله فهذا ما ذكر في المولف المذكور صحيح  
وما الفرق وما الفرق بين الماتريدي والاشعري  
في الجزأ الاختياري في العبد وطال هو مخلوق  
وما محله في العبد افيدونا الجواب فذكر  
الثواب **اعلم** ان قدرة الله تعالى  
صفة موجودة زائدة على الذات يصح وبها  
بها اليجاد والاعدام علي وفق ارادة تعالى  
ولهما تعلقان صلوي ازي وهو في الحقيقة تعلق  
بالقوة لا بالحقيقة وتخييري حادث مقارنا لما  
تعلقت به في الواقع سابق عليه في التقبل وهو  
المعنون عنه بالخلق والاعدام ونحوهما علي اختلاف  
افرادهم وافراد التعلق المذكور هي صفات  
الافعال عند الاشعري وهي حادثة بمعنى انهما  
محددة بعد عدم لانها اعتباريات لا وجود لها  
ولا

ولا محدور في ثبوت الحادث يمدد المعني للقديم  
ككونه مع العالم وبعدة وقال الماتريدي صفات  
الافعال قدسية وعنوانها صفة للذات غير  
القدرة هي مبدأ الاضافة التي هي اخرج المعدوم  
من العدم للوجود فاذ تعلق بالحياة سميت اجبا  
وان تعلق بالموت سميت اماتة الي غير ذلك فهي  
صفة واحدة لهما اسما متعددة باعتبار تعلقاتها  
المختلفة واما كون كل من ذلك صفة حقيقية  
ازلية فمما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر وفيه  
تكثير للقدماء وجعل الماتريدي وظيفة القدرة  
جعل الممكن قابلا للوجود مثلا فتعلقها سابق علي  
تعلق التكوين وقال الاستاذ عزة قبول ذلك نفسي  
للممكن ووظيفة القدرة اليجاد والاعدام فعلم ان  
الخلاقي في صفات الافعال حقيقي خلافا لما جعله  
لفظيا وما علمت من ان اليجاد والاعدام بالقدرة  
هو مذهب القاضي وهو الارحج خلافا لما قال انما  
تتعلق باليجاد واما الاعدام فالعرض ينعدم بنفسه  
لان من طبعه انه لا يبقى زمانين وبقا الجوهر مشروط  
بامداده بمادة الاعراض المتغايرة عليه فاذا امسكت



عنه انعدم بنفسه قلنا اساس هذا وهو ان  
العرض لا يبقى زمانين وان اشتهر فهو خلاف التحقيق  
لانه مبني على ما نقل عن الاشعري من ان البقاء  
صفة يعني وجودية فالانقراض بالعرض لان  
قيام المعنى بالمعنى محال اذ قيام المعنى هو تحيزه  
بالتبع لما قام به وما لا يتحيز بالذات كيف يتحيز  
غيره بالتبع له والتحقيق ان البقاء صفة سلب  
اي نفي انتهى الوجود حتي قال بعضهم لا يجوز  
القول بان البقاء صفة زائدة على الذات يصح رويتها  
ولا مانع من قيام السلب بالعرض اي اختصاصه به  
اختصاص النفت بالمنفوت كسلب الجوهرية عنه  
والسوادية عن البياض فلا محذور في بقاء العرض  
زمانين فاكثر وكذا الامحذور فيه ان قلنا البقاء  
استمرار الوجود وان معني وجد فلم يبق وجد فلم  
يستمر وجوده لان الاستمرار اعتباري وهو ابيض  
يقوم بالمعنى كالسرعة والبطء بالمعنى للحركة  
فمن ثم قيل ان انكار بقاء العرض والقول بان  
البياض القائم بالمحل في هذا الوقت ليس هو الممتلئ  
به فيه قيل وانما انعدم ذلك ووجد اخر مثله  
وهكذا

وهكذا انواع من السفسطة اذ علمت ذلك  
تحقق عندك ان فذرة الله تتعلق بالجواهر  
والاعراض ايجادا واعداما فالعدم اللاحق  
بالقدرة واما العدم السابق على الوجود  
فهو في تعلق القدرة بتعلق قبضة بمعنى انها صالحة  
لقطعه بالوجود وتركه بحاله **واما الاحوال**  
**والاعتبارات** فالحكم بتعلقها بهما وعدمه  
يتوقف على تصورهما والفرق بينهما فنقول  
الحال صفة اثبات في الخارج لا تنصف بالوجود  
لحيت يمكن رؤيتها ولا بالعدم فهي واسطة  
بين الوجود والمعدوم استدلال القائلون  
بها بان الوجود مشترك زائد على الماهية  
ليس بوجود والا لكان له وجود وينقل هو  
الكلام لوجوده وينتسلسل ولا معدوم والا  
لزم انضاف الشيء بنقيضه فتبين انه واسطة  
وهو المطلوب وايضا السواد يشترك البياض  
في اللونية ويخالفه في السوادية فنقول  
اللونية غير السوادية ضرورة ان ما به  
التشارك غير ما به التمايز فاللونية والسوادية



اما ان يوجد السواد فيلزم قيام العرض  
 بالعرض او بعد ما فيلزم تركب الموجود من المعدوم  
 اذ هما المقومان للسواد واجب باختيار الاول  
 من شقي الاول والوجود عين ذات الموجود فلا  
 يتسلسل وتميزه عن غيره سالت او الثاني منهما  
 والمستحيل ان يكون الشيء هو نقيضه واللازم  
 مما ذكرته ان الوجود ذو نقيضه وهو ليس بمسجل  
 الا نرى ان الجسم ذو لون واللون لا جسم فحمل  
 الشيء على نقيضه حمل هو فاسد وحمله عليه حمل  
 هو ذو وهو صحيح واختيار الاول من شقي الثاني  
 ونقول هما قايما بما قام به السواد لا بالسواد  
 قال بعض الشيوخ من نصر القول بثبوت الاحوال  
 كقول الدين المقترح والغزالي ان القول بنفيها  
 يسد باب التقليل والحدود والمقدمات الكلية  
 في الادلة اعيانا اذا قلنا هذا عالم لغيا العلم به  
 مثلا فلا يد من المفارقة بين العلم والعالمية والا  
 لزم تعليل الشيء بنفسه واذا قلنا في حد السواد  
 مثلا لون قابض للبصر فلا يد من المفارقة بين اللونية  
 والقابضية والالكان كقولنا السواد لون لون

فلا



فلا يتميز عن ابيضه ولا يقيد العقيد الثاني شيئا  
 وكذا مقدمان الادلة لان الكلية ملزمة  
 الاشتراك المعنوي فتأتي الاحوال لبس عنده  
 معنيان متقايين ولا عموم وخصوص وانما هو  
 شيء واحد والاشتراك في العبارة فقط وفيه  
 ان الاشتراكي واتباعه من المحققين النافين  
 للاحوال قائلون بكل ذلك على انه وجه واعتبار  
 وعطف الاعتبار على الوجه تفسير مراد واطلاق  
 الاعتبار عليه من اطلاق المتعلق بالكس على  
 المتعلق بالفتح اذا الاعتبار فعل المعنوي المتعلق  
 بالمعنى ويقال اعتباري ببيان النسبة وتسميته  
 وجهها اما ان البصيرة تتعلق به كما يتعلق  
 البصر بوجه التخلف واما لانه جهة من جهات  
 الذهن وطريق من طرقه التي يذهب فيها  
 شرهه قسمات اعتباري لانه ثبوت في الامر اعجب  
 عالم الله والروح المحفوظ او في نفسه بقطع النظر  
 عن اعتبار المعنوي على انه اظهر في محال الاضمار  
 على الخلاف في ذلك وهو معنى الثبوت في خارج  
 الذهن واما خارج الاعيان فهو احد قاصر على

قوله ملزمة الاشياء المعنوية والاشياء  
 من الامور الثابتة التي لها تحقق وتفسير

في نفس



ما يبيح رتبته والقسم الثاني اعتباري حيث لا يثبت  
 له الا في الذهب ككون زيد كريما اذا كان بخيلا  
 وفرسنة كذلك وهذا هو الحق باسم الاعتباري  
 وبينهما عموم وخصوص من وجه يجمعان في  
 الابوة والبنوة مثلا وينفرد الثاني في مثاله  
 السابق والاول في الاعتباريات الثابتة المقيمة  
 عنا بحيث لا يخطر ببالنا اصلا بشم هذا  
 علي ان المراد بقولنا في الثاني لا يثبت له الا في  
 الذهب اننا لا نعبر الا بثبوت في الذهب  
 ونقطع النظر عن ثبوت في نفس الامر لاننا  
 نعبر بتحقيقه حتي يكون هو الاول ولا عموم  
 حتي يكون مباينا الاول وكذا قولنا في الاول  
 له ثبوت في نفس الامر اي اعم من ان يكون  
 معه ثبوت في اعتبار المعبر اولان قلت  
 القول بالقسم الاول قول بالواسطه  
 والا فما الفرق بينه وبين الحال قلت  
 ثبوت الحال عند القابل به اقوي من ثبوت  
 الاعتبار فان الحال علي القول بها من جملة  
 العالم بخلاف الاعتبار ولها ثبوت في المحل

وان



وان لم يصل لشبوت الصفات الوجودية بخلاف  
 الاعتبار فمن ثم لا مانع من ثبوت الاعتبار الحادث  
 للتقديم كما سبق واطلاق الحادث عليه مجاز  
 اي مجرد وحقيقته الموجود بعد عدم ومما  
 يدل علي قوة الحال ايضا ما هو اصل مقصودنا  
 ان القدرة تتعلق بالحال علي القول بها  
 فيقال لها مخلوقة بخلاف الاعتبار لضعفها  
 والا فتعلق القدرة بنفسه اعتبار فيحتاج لتعلق  
 ويتسلسل ان قلت علي هذا الاعتبار  
 ثابتة بلا خلقه تعالى قلت لا ضرر في ذلك بعد  
 ما علمت من ضعفها فانها لا تقدم من العالم فالا توجه  
 لها القدرة وانما توجه الوجوديات القائمة هي بها  
 ومن نفس علي ان الاعتبار ليست مخلوقة شرخ  
 الكبري في موضعين وحواشي العقائد المحققون  
 ولم نرا احدا من العلماء الا قدمين صرح بانها مخلوقة  
 ويدل عليه ما قالوا ان العالم ماسوي الله من المو  
 جودات علي قول من ينكر الاحوال واما علي متبناها  
 فهو ماسوي الله من الموجودات والاحوال الحادثة  
 كالحية زيد وقادريته والاعتباريات ليست موجودة



ولا حال كما تقدم **وقضاء الله** تعلق ارادته  
في الازل وقيل تعلق العلم بالقضاء اعتبارا بجازي  
علي كمال القولين فان قلت كلام العلامة  
الاجمعي في يفيد انه مركب حيث قال  
ارادة الله مع التعلق في ازل قضاؤه فحقق  
والقدر الاجاد الاشياء وفق معين ارادة علي  
وبعضهم قد قال معنى الاول العلم مع تعلق في الازل  
والقدر الاجاد الامور علي وفاؤه المذکور  
فانه علي القول الاول جعله مركبا من الارادة والتعلق  
وعلي الثاني جعله مركبا من العلم وتعلقه وهو تيجزي  
قديم علي الصحيح قلت نعم الا انه في التحقيق ليس  
مرادا وانما مراده هو تعلق الارادة او العلم فتدبر  
**وقدر** ايجاده علي وفق قضائه الذي هو اي  
الاجاد تعلق القدرة عند الاشعري الذي هو حارث  
اي مجدد والتكوين عند الماتريدي الذي هو صفة  
معني ثامنة زايدة علي السبعة المشهورة  
**وقدرت العبد** هي العرف المقارن للفعال في الواقع  
فما يظهر من قولهم قدرة العبد متعلقة بفعله من انما  
بتقدمة علي الفعل ثم تعلق به انما هو بحسب التعلق  
لا بحسب الواقع ونفس الامر والافقي بحسب ذلك مقارنة  
ويعبر

ويعبر عن تلك القدرة بالاستطاعة قال تعالى في  
ذم الكفار لا يستطيعون السمع ولا يقولون اذ كانت  
مقارنة للفعال والتكليف بالضرورة قبل الفعول  
لزم تكليف العاجز وهو محال باطل لانا نقول  
التكليف يعتمد على سلامة الآلات والاسباب ويتفرع  
علي ان قدرة العبد مقارنة انما لا تصلح للضدين  
خلاف لا يحنيفة والالزم اجتماع الضدين وعدم  
مقارنتها بقاء واعلم انه ما ذكرناه من القدرة  
مقارنة هو الذي نفت عليه امام الحرمين وكثير  
من ائمة السنة وهذا الحكم ليس ثابتا لهما من  
حيث كونهما قدرة بل من حيث كونهما عرضا ومن  
احكام العرض انعدامه بنفسه عقيب زمن وجوده  
وعدم بقاءه زمين واذا ثبت استحالة بقاءهما  
لزم من ذلك استحالة تقدمهما اذ لو تقدمت لعدمت  
حالة وجود المقدور في وجودها وهو العجز فيقع  
الفعال مقدورا بالقدرة السابقة في حال كونه  
موجودا عنه وهو محال فان مرت علي القول ببقاء  
الاعراض وهو الصحيح كما سبق فلان من تقدمها  
علي ان تقي الدين المقترح قال يجوز تقدمها ولو قلنا



بعدم يقا بالعرف بشر يتجدد امثالها وكلها متعلقة  
 بالمقدور اذ ليس من حكمها وجود المقدور  
 لعدم تأثيرها فيه واذا صح ان اللويز يتجدد امثاله  
 فالقدرة ايضاً سابقة على الفعل وتتجدد امثالها الزمت  
 الوجود بحسب من نفسه تفرقة قبل الفعل بين  
 حركة الارتقاش وحركة الاختيار وما ذاك الا  
 لوجود صفة قبل الفعل متعلقة به قال السنوسي  
 والنفس الي كلام المقترح اميل انتهى لكن قد  
 يناقش بان الوجود قبل الفعل الاختيار  
 والارادة علي ما سذكر لا القدرة وبالمجمل  
 فقد علمت ان قدرة العبد عرض اي معني موجود  
 بجمع عقلا وروية بالبصر الا ان الله اوجد ما نفاه  
 منعنا اياها فذلك المانع عادي للقاعدة  
 المقررة ان كل موجود يجمع ان يرى وان وقع  
 البحث فيه بامور معروفة في محلها اذا علمت  
 ذلك كله فنقول افعال العبد ضرورية  
 كحركة الارتقاش واتفق اهل السنة وغيرهم  
 علي انها بقضاء الله وقدره ولا دخل للعبد  
 فيها اصلاً واختيارية وهي الغالب فقالت المجتهد  
 في كالاول لا دخل ايضاً للعبد فيها اصلاً فهو



مجبور

مجبور محض كخيطة معلقة في الهواء مغلوب ظاهراً  
 وباطناً ولا قدرة له ولا خلق ولا كسب ولا اختيار  
 فهو بمنزلة الحاديات وهذا باطل بداهة للفرق  
 الضروري بين حركة البطش وحركة الارتقاش  
 ولانه لو لم يكن له مدخل اصلاً لما صح تكليفه  
 ولا استحقاقه العقاب والثواب والمدح والذم  
 ولا اسناد الافعال التي تقتضي سابقة القصد  
 والاختيار اليه علي سبيل الحقيقة مثل صلي وصام  
 بخلاف طال اليد وايضاً الثوب ونحوها والقول  
 بان استحقاق المدح والذم لمجرد المحلية كما يكون  
 علي الجمال والقيبح وان الثواب والعقاب من الله  
 لا يحتاجان للمية مصادم للنصوص الشرعية  
 بخو جزاً بما كانوا يعملون طاهر جز الاحسان  
 الا الاحسان فنشأ فليوم من ومن شأه  
 فليكفر وقال الفلاسفة افعال العبد الاختيارية  
 رية بقدره العبد علي سبيل الاجاب واستناع  
 التخلف ونسبه الخيال ايضاً للرواية عن امام  
 الحرمين والذي في شرح الكبرى عنه ان  
 القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل علي



أقدار قدرها البارئ تعالى ونقل الخبائي ايضه  
عن الاستاذ انه موجود بالقدرتين معا ونقل  
في شرح الكبرى عنه وعن القاضي ان القدرة  
القدية تؤثر في وجود الفعل على قدرتها  
والحادثة في اخذ وصفه من كونه صلاة او  
غصبا او سرقة الى غير ذلك قال السبوسي  
والذي اقطع به نكته من غير تردد شريه  
هو لا الامة عما نقل عنهم وقالت القدرة مجوس  
هذه الامة قدرة العبد اثر في افعاله علي  
وفق اختياره ورد بقيام الدليل علي عموم  
قدرته تعالى وارادته قالوا نقلت قدرة  
العبد وارادته بالفعل منع من تعلق قدرته  
وارادته تعالى بالفعل ولا يلزم العجز لانه  
تعالى قادر علي ايجاد الفعل بان يسلب  
من عبده القدرة عليه والارادة له قلنا  
اعترفتم بالعجز ما لم يسلب وجعلتم الاضعف  
لمنع الاقوي علي ان السلب عندكم لا يجوز  
لمقتضى وجوب الاصح وربما تمسكوا بانه لو كان  
خالقا لافعال العباد لكان هو القائم والقاعد  
والآكل



9  
والآكل والشارب الخ وهذا اجمال عظيم لان  
المتصف بالشي من قام به ذلك الشيء لا من  
اوجده او لا يرويه ان الله هو الخالق للسواد  
ولا يتصف به وغير ذلك وربما تمسك بقوله  
تعالى فتبارك الله احسن الخالقين واذ  
خلق من الطين كهيبة الطير باذني والجواب  
ان الخلق هنا بمعنى التقدير الكسبي علمي  
ما يتفصح مع ما في الاول من التقلب او المراد لو  
فرض خالقين قالوا لو لم يكن موثرا في فعله  
لكان له حجة بانه لا يستحق عقابا قلنا ه  
هو لازم حتي علي مذهبه لان القدرة ودواعي  
الفعل من ارادة وشهوة وغير ذلك مما يجب معه  
ولا بد اوجدها الله تعالى فيه فيكون مجبورا  
نعم له كسب واختيار ظاهر علي ما سند كره  
وبالحيلة فالحق الذي فيه النجاة مذهب الاشعري  
والجماعة ان افعال العبد مخلوقة لله تعالى  
والله خلقهم وما تعملون وليس لقدرة الخالق  
المقارنة فهو ظاهر في ان القدرة الحادثة ليس  
من شأنها التأثير وفي كلام الامدي ان من



شأنها التاثير وعدم تاثيرها انما هو لوقوع

متعلقها بقدرته الله تعالى وفي كلام صاحب

التبصرة ان القدرة الحادثة بحلة للفعل

والجمهور على انها شرط لاداء الفعل لا علة

واعترف بعض المتأخرين بان القدرة الحادثة

لا تدخل لها عند اصحابنا في وجود الافعال اصلا

فلا يظهر فرق من حيث عدم التاثير بين

كونها علة او شرط واجاب **ب** ان المراد

بالعلة والشرط العاديلان الظاهرات

كما سبب النار علة للاحراق وبسبب الماء

في شرط له هذا هو المنقول ولكن المظاهر

ان الذي يوجد بسببها او شرطها في تاثير المورث

ليس هو القدرة بل ارادة العبد ببيانه

ان العبد اذا توجهت ارادته لفعل من افعله

كالصلاة او جدد الله تعالى في العبد شيئين

مقتربين احدهما فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر

اي حركاته وسكناته والثاني قدرته المتعلقة

بفعله تعلق مقارنة وتعلقها المذكور هو

فعله بالمعنى المصدري فالسبب نوجبه ارادة

العبد

فولم علة اي سبب  
لا يعلم من لا يفهم

